



## سياسة المشتريات المسؤولة

### مقدمة:

تلتزم شركة فيرست جارد للحراسات الأمنية بممارسات مشتريات مسؤولة ، تتوافق مع قيمها ومعاييرها الأخلاقية ، لضمان أن الموردين يشاركوننا الالتزام بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

### أهداف السياسة:

1. اختيار الموردين بناءً على التزامهم بالمعايير الأخلاقية والبيئية.
2. تعزيز الشفافية في عمليات التوريد.
3. التأكد من أن المنتجات والخدمات المقدمة تقلل من التأثير البيئي.

### الإجراءات:

- وضع معايير اختيار تضمن استيفاء الموردين لشروط مثل الالتزام بحقوق العمال، الممارسات الأخلاقية، وإدارة الموارد البيئية.
- مراجعة عقود الموردين وتحديد الالتزامات البيئية والاجتماعية فيها.
- إنشاء آلية لمتابعة وتقييم أداء الموردين بانتظام.

### مرفق نموذج:

عقد يتضمن بنوداً تلزم الموردين بالامتثال لمعايير العمل العادل، إدارة البيئة، وضمان الشفافية.

شركة فيرست جارد للحراسات الأمنية





## عقد توريد

### الطرف الأول:

شركة فيرست جارد للحراسات الأمنية ، سجل تجاري رقم ( 2050094283 ) ، ترخيص رقم ( 406 ) ، ويمثلها السيد/ فلاح محارب عباس الشمري، بصفته المالك والمدير التنفيذي للشركة ، بريد الكتروني (info@firstguard.sa) ، وعنوانها 3269 شارع الأمير ممدوح بن عبد العزيز - 7273 حي السلمانية - 12241 مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية.

### الطرف الثاني:

....., الرقم الموحد (.....) سجل تجاري رقم (.....) صادر من مدينة ..... بتاريخ  
(...../...../.....), وعنوانها / ..... , الرمز البريدي (.....) بريد الكتروني (.....)  
ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد..... بصفته .....

### مقدمة العقد

بناءً على رغبة الطرف الأول في التعاقد مع الطرف الثاني لتقديم خدمات أو توريد منتجات، اتفق الطرفان على الالتزام بالشروط والبنود الموضحة في هذا العقد، بما يحقق الامتثال لمعايير العمل العادل، إدارة البيئة، وضمان الشفافية.

### البند الأول: تعريفات

1. **العمل العادل:** الامتثال للقوانين واللوائح التي تحمي حقوق العمال، بما يشمل توفير ظروف عمل لائقة، احترام ساعات العمل، وحظر عمالة الأطفال والعمل القسري.
2. **إدارة البيئة:** تطبيق ممارسات تقلل من الأثر البيئي، بما يشمل إدارة النفايات، تقليل الانبعاثات، واستخدام الموارد بكفاءة.
3. **الشفافية:** الالتزام بالإفصاح الكامل عن جميع العمليات التجارية ذات الصلة وضمان النزاهة في جميع التعاملات.



## البند الثاني: التزامات المورد

يلتزم الطرف الثاني بما يلي:

### 1 - معايير العمل العادل:

- توفير ظروف عمل آمنة وصحية لجميع العاملين.
- ضمان الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية المتعلقة بساعات العمل، الأجور، وفترات الراحة.
- الامتناع عن استخدام عمالة الأطفال أو العمل القسري في أي مرحلة من مراحل التوريد أو العمليات.

### 2 - الالتزام البيئي:

- تبني ممارسات تساهم في تقليل الأثر البيئي مثل إدارة النفايات وإعادة التدوير.
- الالتزام باستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة وتقليل الانبعاثات الضارة.
- تقديم تقارير دورية حول الأداء البيئي عند الطلب من الطرف الأول.

### 3 - الشفافية والنزاهة:

- الإفصاح الكامل عن سلسلة التوريد والتعاملات المالية المتعلقة بالعقد.
- الامتناع عن أي ممارسات فساد أو تقديم رشاوى لأي جهة أو فرد.
- التعاون مع الطرف الأول في أي مراجعات أو تدقيق يتم إجراؤه لضمان الامتثال.

## البند الثالث: التزامات الطرف الأول

- توفير جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بالخدمات أو المنتجات المطلوبة.
- دفع مستحقات الطرف الثاني وفقاً لشروط الدفع المتفق عليها.
- ضمان التواصل المستمر لحل أي مشكلات تنشأ خلال تنفيذ العقد.





#### البند الرابع: الرقابة والتدقيق

1. يحق للطرف الأول إجراء تدقيق دوري على العمليات التي يقوم بها الطرف الثاني لضمان الالتزام بمعايير العمل العادل، البيئة، والشفافية.
2. يلتزم الطرف الثاني بالتعاون الكامل مع فريق التدقيق وتوفير الوثائق والسجلات المطلوبة.

#### البند الخامس: العقوبات في حالة الإخلال

1. في حالة عدم الامتثال لأي من البنود الواردة أعلاه، يحق للطرف الأول اتخاذ الإجراءات التالية:
  - إصدار إشعار خطي للمورد يوضح المخالفة ويطلب تصحيحها خلال فترة زمنية محددة.
  - تعليق أو إنهاء العقد في حال استمرار المخالفة دون تصحيحها.
2. يحق للطرف الأول المطالبة بالتعويض عن أي أضرار ناجمة عن عدم الامتثال.

#### البند السادس: مدة العقد

تبدأ مدة هذا العقد من تاريخ توقيعه وتستمر لمدة (سنة ميلادية كاملة) قابلة للتجديد بموافقة الطرفين.

#### البند السابع: إنهاء العقد

1. يمكن لأي من الطرفين إنهاء العقد بإشعار خطي مسبق مدته (30 يومًا) في حالة عدم وجود أي انتهاك للشروط.
2. في حالة الإنهاء، يلتزم الطرف الثاني بتسليم جميع الوثائق والمستندات ذات الصلة بالطرف الأول.



### البند الثامن: القانون المختص

يخضع هذا العقد لأنظمة وقوانين المملكة العربية السعودية، ويتم تسوية أي نزاع ينشأ عنه أمام الجهات القضائية المختصة.

### التوقيع

#### الطرف الأول:

الاسم: فلاح محارب عباس الشمري

التوقيع : .....

التاريخ : ...../...../.....

#### الطرف الثاني:

الاسم: .....

التوقيع : .....

التاريخ : ...../...../.....

